

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٠١ لسنة ٢٠٠٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار :

وعلى قرار اللجنة الدائمة للآثار المصرية :

وبناء على ما عرضه وزير الثقافة :

قرر :

(المادة الأولى)

تعتبر أرضاً أثرياً الأرض المملوكة للدولة البالغ مساحتها ١٥ فداناً والواقعة خارج الزمام بتل آثار السويدة جنوب سهل الحسينية بناحية منشأة عمر مركز الحسينية محافظة الشرقية والموضحة حدودها ومعالمها بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ

(المافق ٣ يوليه سنة ٢٠٠٢ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضاً أثرية الأراضي المملوكة للدولة التي اعتبرت أثيرة بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج أية أرض من عدد الأراضي الأثرية أو أراضي المنافع العامة للأثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار ، أو أصبحت خارج أراضي خط التجميل المعتمد للأثر» .

الموقع المراد ضمه عبارة عن كوم أثري يرتفع عن سطح الأرض بحوالى من ٢٥ : ٣ متر تقربياً ينحدر تدريجياً إلى أن يصل ارتفاعه بنفس منسوب الأرض المجاورة والموقع متأثر بدرجة كبيرة بالرطوبة والأملام نظراً لأن الموقع قد يحيط به مياه بحيرة المنزلة ؛ ثم انحسرت عنه المياه ؛ وهذا الموقع هو أحد الواقع التي سبق استبعادها من أعمال الاستصلاح بمنطقة جنوب سهل الحسينية ولعل من الشواهد الأثرية انتشار كسر الفخار والطوب الأحمر والتي ترجع إلى العصر الروماني ؛ وقد سبق أن قام المجلس الأعلى للآثار بعمل حفائر سنة ١٩٩٢ والتي كشفت عن وجود بقايا مبنى من الطوب الأحمر والطوب اللبن وأساسات من الطوب الأحمر بالإضافة إلى أجزاء من أواني الفخار لأطباق وسلطانيات وقواعد أمفورات ترجع للعصر اليوناني الروماني .

وحيث إن هذا الموقع غير وارد بسجلات أملاك الآثار؛ ونظرًا للأهمية الأثرية لهذا الموقع المذكور، فقد رأت منطقة آثار الوجه البحري ضرورة ضمه إلى عداد الأراضي الأثرية حتى يمكن الاحتفاظ به؛ حيث سبق صدور القرار الوزاري رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٩٤ بإخضاعه لأحكام المادة (٢٠).

وقد تم تحديد الموقع بحدود أربعة، وهي:

الحد البحري: طريق عمومي على مساحة ٩٠ متراً.

الحد الشرقي: جسر ترعة فرعية لترعة السلام بطول ٣٠٠ متر.

الحد القبلي: أرض منزوعة بطول ١٨٥ متراً.

الحد الغربي: يتجه من الشمال إلى الجنوب الغربي بطول ٣٠٠ متر؛ ثم ينكسر إلى الجنوب بطول ١٥ متراً؛ وهذا الحد المجاور لزراعة حديثة.

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المعقدة بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٦ على ضم مساحة ١٥ فدانًا بخارج الزمام بتل السويدة جنوب سهل الحسينية بناحية منشأة عمر مركز الحسينية محافظة الشرقية إلى عداد الأراضي الأثرية.

لذلك يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر -
وعند الموافقة - بإصداره.

تحريراً في ٢٠٠٢/٦/١٣

وزير الثقافة

فاروق حسني